http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2205) السنة الثامنة - الجمعة (29) تموز 2011

الحيدري وصفه انتصاراً للديمقراطية.. والفتلاوي تعلن انتصاراً للفساد

مجلس النواب يرفض حجب الثقة عن مفوضية الانتخابات

متابعة/ المدى

صوت مجلس النواب العراقي خلال جلسته الـ١٤ برئاسة أسامة النجيفي وحضور زعيم القائمة العراقية إياد علاوي و٢٤٥ نائباً، بالرفض على عزل رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما أكد مصدر برلماني أن ٩٤ نائباً فقط من أصل ٢٤٥ حضروا الجلسة صوتوا إيجاباً على المقترح.

كما شهدت الجلسة حصول مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والنائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي، التي قدمت في ٢ تموز الجاري طلباً موقعاً من ١١٤ نائباً إلى مجلس النواب لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات.

وقد عدّ رئيس مفوضية الانتخابات تصويت مجلس النواب على عدم سحب ثقة المفوضية "انتصارا للديمقراطية".

وقال فرج الحيدري إن "رفض سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات ما هو إلا تجسيد للديمقراطية في العراق وانتصار لها، وتأكيد على نزاهة المفوضية وإجراءاتها ورفض للمصالح السياسية".

وأضاف الحيدري أن "تصويت النواب اليوم على تجديد الثقة للمفوضة هو دحض لاتهامات المستجوبة بهذا الصدد (في إشارة إلى النائبة حنان الفتلاوي)، والتشدد على روح الديمقراطية في البلاد".

كشفت الفتلاوي عن قطع رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لجزء من تسجيل محضر جلسة البرلمان السابقة، عادة عدم تصويت مجلس النواب على سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات بأنه نصر للفساد.

ووصفت الفتلاوي في مؤتمر صحفي عقدته أمس داخل مجلس النواب عدم سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات بأنه نصر كبير للفساد في العراق"، وكشفت عن (اقتطاع) رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي لجزء من تسجيل محضر جلسة البرلمان السابقة.

وأضافت الفتلاوي أن "التصويت على عدم سحب الثقة والتصفيق الحار من قبل القائمة العراقية وزعيمها إياد علاوي الذي لم يحضر لأي جلسة للبرلمان بالإضافة إلى كتل أخرى هو بمثابة انتصار كبير للفساد الإداري والمالي في العراق".

وزادت "لن نطمئن بعد اليوم على أصوات الشعب أو نثق بأمانة المفوضية التي سنعتبرها ملغية بعد الآن".

وبينت الفتلاوي أنها "ستتقدم بدعوى قضائية ضد (٣٥) من أعضاء مجلس المفوضين للمحكمة الاتحادية بتهم تتعلق بفساد إداري ومالي والتي ستثبت مدى حجم الفساد في المفوضية"، مشيرة إلى أن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد اقتطع من محضر جلسة مجلس النواب الخاصة باستجواب المفوضية السابقة بعد كشف وثائق عن وجود جهاز خاص بمركز إدخال بيانات المفوضية قد سلم منها إلى جهات أمريكية". بدوره قال عن ائتلاف دولة القانون خالد العطية خلال المؤتمر مشترك إن "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقدت مصداقيتها ونعتبرها غير مؤهلة وباطلة"، مؤكداً أن "ائتلافه سيدفع إلى تقصير مدة عملها من خلال تقديم مشروع قانون لتشكيل مفوضية جديدة".

وأضاف العطية أن "المشروع الجديد سيقدم مفوضية انتخابات جديدة مستقلة وبعيدة من الانتماءات السياسية وغير تابعة للحكومة ومجلس النواب"، مؤكداً في الوقت نفسه أن "ائتلاف دولة القانون لن يعترف بأي إجراء تتخذه المفوضية الحالية".

من جهته، رأى النائب عن كتلة العراقية البيضاء قتيبة الجبوري أن "ما حدث انتكاسة وصدمة كبيرة"، لافتاً إلى أن "هدف التظاهرات التي شهدتها البلاد محاربة الفساد وتصويت اليوم جاء ضد إرادة الشعب العراقي".

من ناحيته، قال رئيس كتلة الرافدين في البرلمان يونادم كنا في المؤتمر إن "قناعة كبيرة ترسخت لدينا من خلال استجوابات المفوضية بوجود فساد كبير"، معرباً عن أسفه لأن "تؤثر الصراعات السياسية بين الكتل على مصالح الشعب"، كما دعا جميع الكتل السياسية إلى مراجعة مواقفها.

وفي وقت سابق أعلنت الكتلة العراقية بزعامة إياد علاوي وائتلافات التحالف الكردستاني والوسط رفض التصويت على سحب الثقة لعدم اقتناعها بمبرراته، مبينة أن المقترح المطروح بنزع الثقة عنها والذي قدمه ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي لا يملك مبررات قانونية وانه مدفوع بأسباب سياسية.

وكان المالكي قد اعترض لدى ظهور نتائج الانتخابات في نيسان الماضي، وطالب بعد يدوي للأصوات والذي قامت به المفوضية لكنه لم يسفر عن تغييرات في النتائج المعلنة.

وقبل ساعات من عملية التصويت التي جرت أمس أعلنت القائمة العراقية اثر اجتماع طارئ لها أنها قررت عدم التصويت على سحب الثقة عن المفوضية وقال النائب ياسين العبيدي ان القرار جاء لقناعة القائمة بان سحب الثقة سيخلق أزمة سياسية وفراغاً دستورياً. وأوضح أن الغرض من سحب الثقة هو إدخال البلاد بأزمة جديدة لا تنتهي لسنوات ولا يمكن لنا أن نوافق على هذا الأمر.

ومن جهته، قال المتحدث باسم التحالف الكردستاني مؤيد طيب، إن التحالف ضد سحب الثقة لعدم القناعة بمبررات حجب الثقة التي طرحت في مجلس النواب.

وأوضح أن مفوضية الانتخابات الحالية لم يبق من عمرها سوى أشهر وتنتهي مدتها المقررة وسيتم تشكيل مفوضية أخرى بتصويت مجلس النواب عليها. وأوضح أن طرح مسألة حجب الثقة عن المفوضية في هذا الوقت مع قرب إجراء انتخابات في إقليم كردستان في أيلول المقبل أمر غير سليم.

أما عضو كتلة الوسط خالد العلواني فقد أشار إلى أن حجب الثقة عن المفوضية استهداف سياسي، مشيرا إلى أن أغلب النواب غير مقتنعين بحجب الثقة. ودعا مجلس النواب إلى إحالة القضية إلى هيئة النزاهة للتحقيق فيما إذا كان هناك فساد مالي أو إداري في عمل المفوضية. وأشار إلى أن البلاد على أبواب استحقاقات انتخابية ومنها مجالس المحافظات والأقضية والنواحي وتحتاج لتنظيم وإشراف المفوضية، حيث أن تشكيل مفوضية جديدة يحتاج إلى وقت طويل.

وكان مجلس النواب قد استجوب خلال جلسته الاعتيادية في الثاني من أيار الماضي رئيس المفوضية العليا فرج الحيدري واستكمل هذا الأمر في الثلاثين من الشهر الماضي، حيث شهدت الجلسة انتقادا من كتل سياسية للإجابات التي تقدمت بها المفوضية لأسئلة المستجوبة، خصوصا الجزء المتعلق بالجهة المسؤولة عن إدخال نتائج الانتخابات الكترونيا في مركز إدخال البيانات بعد التأكد أن الأمم المتحدة هي من كانت تقوم بذلك الدور

وجاء إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة في ٣١ ايار(مايو) عام ٢٠٠٤ لتكون السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق. والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتملك بالقوة المطلقة للقانون سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية.

ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب. وأشرفت المفوضية الحالية على ثلاث عمليات انتخابية الأولى لمجالس المحافظات والثانية للانتخابات النيابية والثالثة انتخابات برلمان إقليم كردستان وحصلت على إشادة من قبل الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

أكد صعوبة دمج الوزارات

التحالف الوطني: الترشيق الحكومي قادم لا محال

متابعة/ المدى

اكد النائب عبد الهادي الحساني عضو التحالف الوطني على أن ترشيق الوزارات أمر قائم ولا يمكن التراجع عنه وان جميع الكتل السياسية متفقة على ذلك.

وقال هناك اختلاف كبير بين ترشيق الوزارات ودمجها كون عملية الدمج عملية صعبة جدا لان هناك موظفين ومدراء وملفات كثيرة لذلك من الصعب جدا دمج الوزارات وانه يوقع الحكومة بمشاكل كبيرة.

وأضاف أن عملية الترشيق يمكن أن تتم بسهولة مع إعطاء الصلاحيات الفنية والإدارية لنواب رئيس الوزراء وهذا لا يتم إلا بالتوافق السياسي كما يجب أن نعطي فرصة لرئيس الوزراء أن يختار وزرائه وحسب الكفاءات والتخصصات العلمية لكي تنهض الحكومة بالخدمات.

من جانبها أكدت عضو القائمة العراقية فائزة العبيدي أن عملية الترشيق تمت وان التصويت عليها قائم وانتهى الأمر. وتابعت ان الترشيق سيختصر الوزارات ولا يوجد فيه اي غبن لأي قائمة أو كتلة ولكن هناك أمرا اكبر من عملية الترشيق هو موضوع يتعلق بالكفاءات والتخصصات. وأوضحت ان عملية الترشيق ستتم بمراحل ولكن لا تكون هذه المراحل مطولة وان العملية كلها ستتم بشهر واحد. متمنية حضور رئيس الوزراء الى البرلمان لشرح عملية الترشيق والدمج وكيفية اختيار الكفاءات، لافتة تفاجئنا بان حضور رئيس الوزراء نوري المالكي سيكون بعد التصويت المبدئي على ترشيق الوزارات.

وأعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي، أن المجلس سيضيّف رئيس الوزراء نوري المالكي يوم السبت المقبل، لمناقشة الترشيق والمنهاج الحكومي.

وقال الخالدي في وقت سابق إن مكتب المالكي، أرسل كتاباً إلى مجلس النواب، أكد فيه حضور رئيس الوزراء يوم غد السبت المصادف جلسة البرلمان لمناقشة ترشيق الكابينة الوزارية، والمنهاج الحكومي.

يشار إلى أن القيادي حيدر الجوراني قال في تصريح سابق لـ"المدى" "إن الترشيق أمر ليس بالهين والصعب للغاية وان الكتل السياسية حين وافقت عليه أرادت امتصاص غضب الشارع العراقي، الغاضب على البطالة".

وتوقع الجوراني "أن هناك أطرافا سياسية تسعى إلى إعاقة عملية الترشيق بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة"، متابعا "ذلك بدا واضحا من خلال تذرع بعض الوزراء بأن الدستور لا يفرض على الوزير الاستقالة و ترك منصبه بحجة الترشيق وبالتالي لا يجود إجبار قانوني عليه يجعله يفرط بمنصبه".

ويتابع الجوراني "أن الكتل السياسية تؤكد في العلن أنها مع الترشيق، والذي بحسب ما تنظر، انه يقضي على الفساد والبطالة المقنعة في الكثير من مفاصل الدولة العراقية إلا أنها لا تحبذ الأمر وتسعى للبقاء في المناصب لأكبر فترة ممكنة للاستفادة من المنافع التي تتلقاها تلك الكتل".

ويعرب القيادي في دولة القانون عن أسفه لـ" تضحية الكثير من القادة السياسيين بتاريخهم الوطني والنضالي من اجل التصدي للمناصب التنفيذية".

ويلفت الجوراني إلى "أن في الفترة الحالية اتضح أن بعض الكتل السياسة تعمل على اختلاق الأزمات تارة كالمطالبة بالأقاليم، والتذرع بالتهميش في تارة أخرى حتى تعتبر قضية الترشيق ثانوية ولا يجري البحث فيها حاليا، في حين يبقى قادة هذه الكتل على رأس المناصب التنفيذية"، في إشارة إلى ائتلاف العراقية الذي أكد طالب في وقت سابق بتكوين إقليم للسنة، فضلا عن انه يشتكي كثيرا من التهميش في الحكومة بالرغم من تأكيد دولة القانون على عدد وزراء ائتلاف علاوي تجعله يمارس دوره في مجلس الوزراء وبشكل حيوي جدا.

كما شدد على أن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيداً في الأزمات السياسية من قبل مختلف الفرقاء، وقال "لا أتصور قيام وجود رغبة حقيقة بالترشيق".

وفي السياق ذاته كشف النائب عن التحالف الوطني ياسين مجيد أن الترشيق الحكومي سيصل إلى وكلاء ومستشاري الوزارات والمدراء العامين.

وقال مجيد الثلاثاء الماضية في تصريحات صحفية إن الترشيق الحكومي سيمر بثلاث مراحل، الأولى موافقة جميع الكتل السياسية، إضافة إلى الرأي العام والمرجعية الدينية، خاصة انه لن يطال الحقائب الوزارية وإنما وزارات الدولة فقط مع حفظ النسب لكل كتلة واستحقاقاتها الموجودة في حكومة الشراكة الوطنية.

وأوضح النائب عن الوطني: أن المرحلة الثانية للترشيق عبارة عن دمج لعدد من الوزارات المتقاربة قد تتقلص الحكومة، ويصبح (٢٣ أو ٢٤) وزارة، مشيرا إلى أن هذه المرحلة تحتاج إلى (٣) أو (٤) أشهر.

وأضاف مجيد: أما المرحلة الثالثة تتضمن؛ إعادة النظر بالوكلاء والمستشارين والمدراء العامين، لان هناك وزراء ظهر عملهم خلال مهلة الـ(١٠٠) لكن وزارته كانت غير مؤهلة بسبب وجود وكلاء ومفتشين ومدراء عامين.

وأكد مجيد وجود لجنة تقوم بدراسة عملية الترشيق وتعد توصيات إلى رئيس الوزراء وتعرض إلى الكتل، منوها إلى أن جميع هذه المراحل تأتي ضمن إطار تطوير الأداء الحكومي.

وكان مجلس النواب العراقي عقد، أمس، جلسته الثالثة عشرة من السنة التشريعية الثانية، برئاسة أسامة النجيفي وحضور ٢٢٨ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أنها ستشهد مناقشة البرنامج الحكومي وموضوع نظام جوازات السفر رقم (٢) لسنة ٢٠١١، فضلاً عن القراءة الأولى والثانية لعدد من القوانين.

طالبوا بإخراج الجميلي من الوفد المفاوض

انقسام جديد في العراقية: كتلة الشباب تنسحب من ائتلاف علاوي للتهميش

بغداد/ المدى

أعلن النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي انسحاب كتلة الشباب العراقي المتكونة من ستة نواب من اجتماع القائمة العراقية عقد أمس.

وقال الزوبعي في تصريح صحفي "إن ستة من نواب القائمة انسحبوا اليوم (أمس) بسبب استئثار البعض بالقرارات وعدم تلبية مطالبات كتلته". وأضاف أن "ابرز المطالب كانت إبعاد سلمان الجميلي عن رئاسة الكتلة البرلمانية العراقية وتغيير ستة من قيادات القائمة وعدم الاستئثار بالقرارات".

وهدد الزوبعي بالانسحاب من القائمة في حال بقت الامور على حالها.

وكانت القائمة العراقية اجتمعت أمس وقررت عدم سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات بالاضافة الى ترشيح عبد الكريم السامرائي وصلاح الجبوري لوزارة الدفاع بالوكالة .

وكان قيادي في ائتلاف دولة القانون، اكد مطلع الاسبوع الماضي، تمسك التحالف الوطني بمفاوضه مع القائمة العراقية حسن السنيد، وفي حين وصف مفاوض القائمة العراقية بـ"الضعيف"، دعاها إلى استبداله بدلا من المطالبة باستبدال السنيد.

وقال عباس البياتي إن "التحالف الوطني متمسك بمفاوضه النائب حسن السنيد وكل ما يصدر عنه يمثل التحالف"، مبينا أن "السنيد يحظى بثقة التحالف ودولة القانون وحزب الدعوة ولا نستبدله بناء على طلب من قائمة أخرى كون التحالف الوطني هو المعني بتسمية وفوده وأعضاء لجانه".

وكانت النائبة عن القائمة العراقية ندى الجبوري طالبت، في ٢٢ تموز الحالي، التحالف الوطني باستبدال مفاوضهم النائب حسن السنيد لعدم جديته في حل المشاكل العالقة.

وأضاف البياتي أنه "ليس من حق القائمة العراقية أن تطالب باستبدال ممثلنا في لجنة التفاوض"، واصفا مفاوض القائمة العراقية بـ"الضعيف الذي لم يتمكن من الدفاع عن حقوق قائمته".

ودعا البياتي القائمة العراقية إلى "استبدال مفاوضهم الضعيف في حال لم يستطع التفاهم مع مفاوض التحالف الوطني القوي لأنه لا يتم استبدال القوي بالضعيف وإنما الضعيف بالقوي ليحصل التناظر"، بحسب تعبيره.

وهاجمت نائبة عن القائمة العراقية، قياداتها لأنها تسعى إلى تهميش نواب القائمة.

وتقول النائبة وحدة الجميلي "إن وزراء العراقية يتملقون إلى التحالف الوطني ولا ينفذون مطالب القائمة"،مبينة في تصريح سابق خصت به "المدى" أمس، "لطالما طلبنا منهم درجات وظيفية لإعطائها لجمهور العراقية إلا أنهم يرفضون ولا يقبلون، بل يعطونها إلى الكتل الأخرى من اجل البقاء أكثر وقت ممكن في المنصب التنفيذي".

وتصف الجميلي شكل القائمة بالقول "إنها متكونة من ثلاثة خطوط، الأول للقيادات الستة في القائمة والثانية للقيادات الوسطية وكلاهما يتصرف بمعزل عن الخط الثالث والذي لا يعرف بتوجهات القائمة إلا من خلال وسائل الإعلام".

وعلى ما يقول مصدر في القائمة فأن العراقية تعاني الآن من ضعف كبير، مؤكدا ما ذهبت إليه الجميلي وزاد على ذلك بالقول "قياداتها يأخذون من المال العام والدول الإقليمية، والقسم الآخر ينتظر الفرصة كي يسرق هو الآخر، وأما الآخرون وهم اغلب نواب القائمة لا يعرفون ما تفعل قياداتهم".

وتوقع المصدر الذي شدد على عدم ذكر اسمه في تصريح لـ"المدى" قبل أيام حدوث انشقاقات كثيرة داخل القائمة في المستقبل القريب لانزعاج نواب القائمة من قياداتها.

وكانت مصادر مؤكدة شددت لـ"المدى" في وقت سابق، على أن القائمة العراقية باتت شبه منهارة لاسيما مع التقارب الكبير الذي حصل بين بعض القيادات فيها ورئيس الوزراء نوري المالكي، إلا أن خطاب زعيم القائمة والذي وصف فيه حزب الدعوة بخفافيش الظلام ردا على ما حدث في ساحة التحرير إبان انتهاء مهلة المئة يوم وجه صفعة كبيرة على قيادات القائمة واسهم في إرجاعهم تحت مظلته.

وقال النائب عن العراقية قيس الشذر إن هناك امتعاضا كبيرا من نواب القائمة تجاه وزرائها وذلك لعدم حصول جمهور القائمة على الوظائف على العكس من نواب القوائم الأخرى.

وتابع الشذر "حينما نسأل الوزراء عن سبب هذا الأمر يقولون لنا إن السبب هو الالتزام بالضوابط وهو أمر صحيح"، مستدركا بالقول "لكن الأطراف الأخرى تخالف هذه الضوابط لماذا لا نعمل بالمثل؟".

إلا أن الشذر قال "ليس من حق النواب السؤال عن أي تصرف يقوم به علاوي إذا كان هناك خط عام يسير عليه وهو ما يحصل حاليا والجميع يعرف بذلك"، موضحا "أن زعيم القائمة يعقد اجتماعات دورية مع النواب ويطلعهم على جميع المستجدات".

يشار إلى أن القائمة العراقية شهدت في وقت سابق انفصال ٧ من أعضائها أطلقوا على أنفسهم القائمة العراقية البيضاء بسبب خروج القائمة عن الخط والمنهج الوطني الذي رسم لها بحسب نواب الكتلة البيضاء.

ونفى قيادي في القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، الأنباء التي تحدثت عن حصول انشقاقات في صفوف القائمة، مؤكداً استمرار الحوار مع قوى سياسية كبيرة من أجل تشكيل حكومة شراكة وطنية، مشددة على أنها لا تزال متماسكة بكل قواها الوطنية وتواصل مفاوضاتها مع بقية الكتل السياسية.

وكان عضو مستقل في مجلس النواب، حذر في وقت سابق، من تحول حالة الانشقاقات داخل الكتل السياسية إلى ظاهرة، مشيرا إلى أن تحول كتلة داخل قائمة كمعارضة له دور مهم في تقويم العملية السياسية.